

المحاضرة الأولى:

تهدف المحاضرة الأولى إلى التعريف بالجانب التاريخي لتطور الصناعة و الحركة العمالية اعتباراً بأن للنقابة مجالات خصبة لدراستها دراسة علمية، وأنها مؤشر يعكس الواقع المعيش للفئات العاملة، وحالة من حالات التفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين؛ ومن خلال استقراء التاريخ الاجتماعي للمصنع الحديث ستجد أنه من الصعب الإلمام بكل جوانب الموضوع؛ لذلك يتجه النقاش إلى تفهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظام المصنع الحديث. وظهور طبقة العمال ووضعياتهم المزرية، أدى إلى قيام المصانع وانتشارها وإلى نمو الرأسمالية الصناعية بشكل سريع؛

وفي ظل هذا الوضع ظهرت أقلية من الرأسماليين والبرجوازيين الأثرياء تقابلهم طبقة العمال التي تتقاضى أجوراً زهيدة فسات وضعيتها الاجتماعية في غياب حماية الدولة لها؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور نقابات عمالية تسعى إلى تحسين ظروف عمل الطبقة الشغيلة.

- مدخل تاريخي لتطور الصناعة والحركة العمالية.

المتناول لتاريخ الحركة العمالية في العالم، يجد أنه لا يوجد تأريخ لهذه الحركة عبر مراحل الإنسانية، بالإضافة إلى إغفال الجذور الأصلية لهذه الحركة منذ فجر التاريخ. ويرجع الكثير من المؤرخين لتاريخ الحركة العمالية في العالم ، إلى أن قيام النقابات ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالثورة الصناعية، ذلك أن الصناعة تسببت في تجمع أعداد من العمال في أماكن العمل؛ وكان لهذا التجمع أثره في تنمية الإحساس الجماعي بضرورة النضال المشترك من أجل رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل.

وتعد النقابات أكبر منظمات المجتمع المدني في العصر الحديث، كما تعد من أهمها شأنًا وأكثرها نفوذًا، حيث لعبت دورًا أساسيًا في قيادة الطبقة العاملة بوضع حدٍ لأشكال الاستغلال وابتزاز العمال ورفع الظلم وحالات الاضطهاد عن جماهير العمال عندما استهدفت إنقاذ الطبقة العاملة من الاستغلال الرأسمالي الذي كان يهدد إنسانيتها ويودي بكرامتها.

وقد استطاعت هذه الحركات النقابية في معظم دول العالم أن تنظم صفوف الطبقة العاملة وتقود نضالها وأن تجعل من شروط العمل أكثر إنسانية. ووصلت الحركات النقابية في العالم أيضًا إلى أوج قوتها وعظمتها في القرن العشرين حيث كانت تشكل اللبنة الأساسية في بناء الاقتصاد والعمل والإنتاج ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول إلا أنه وبعد انهيار منظومة دول اليسار العالمي وسقوط جدار برلين شهد العالم تغيرات وتبدلات عميقة ومنتسارعة اقتصادية وسياسية واجتماعية. وكان تأثيرها كبيرًا إلى حد ما على الدول النامية والتي لم يكتمل بناؤها بعد، ومنها الدول العربية.

وقد لامست تلك التغييرات أوضاع العمال ودور الحركات النقابية نتيجة الخل الكبير في ميزان القوى لصالح رأس المال الذي امتلك بعد هذا الانهيار كل عوامل القوة إضافة إلى حرية التنقل في ظل انفتاح الأسواق حتى أصبح أكثر قدرة على التهرب من الالتزامات الاجتماعية والضريبية والتأمين على العمال.

وشكلت ظاهرة التفاوت الطبقي وتدمير الطبقات الوسطى في أغلب بلدان العالم إحدى المظاهر الصارخة لليبرالية الجديدة وعولمة الاقتصاد، ولقد اتخذت هذه المظاهر شكلاً لا مأساوياً في بلداننا والبلدان النامية بعد ظهور رأسمالية طفيلية هامشية انتهازية استفادت من هذه التحولات بطرق مختلفة وكونت ثروات طائلة على حساب الفقراء وجماهير العمال حتى في أكثر البلدان تقدماً وازدهاراً.⁽¹⁾

والمعروف أن كثيراً من البلدان النامية قد رضخت لتلك الوصفات وتبنت سياسات ما يعرف (بتوافق واشنطن وما بعده) وانتهجت حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية تتمحور حول:

● الخصخصة بجميع أشكالها وإلغاء دور القطاع العام.

● تحرير التجارة والخدمات.

● إلغاء الضوابط المنظمة للحياة الاقتصادية.

● تقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع إلى أدنى حدوده.

الملاحظ أن انتهاج هذا الطرح السياسي قد أدى بالدول التي سارت بموجبها إلى المزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وإلى التفكك والضعف وعدم القدرة على أمن المواطن.

وكان هدف الليبرالية الجديدة أن تقوم الدولة بتفكيك نفسها لتسلم مهامها ووظائفها الواحدة تلو الأخرى ليتولاها القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات تحت مختلف الادعاءات وأن تلك الشركات تفرض هيمنتها الاقتصادية التي تتجاوب مع مصالح الدول الكبرى ونهب ثروات البلدان النامية على حساب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان.

هذه المتغيرات وضعت الحركات النقابية في العالم أمام مهام جديدة تفرض عليها تغييراً في البعض من أساليب عملها وأدوات نضالها. لذا من الضروري أن يتواكب عمل النقابات والتحولات الجارية وتغيير من سلطتها وأساليب عملها، وتحدد استراتيجيات جديدة للعمل النقابي تتناسب والمتطلبات الجديدة. وذلك بغية التخفيف من الآثار السلبية لهذه المتغيرات.

ومن خلال قيام الثورة الصناعية في إنجلترا، بدأت الصناعات الحرفية والمنزلية في الازمحلال، وحلت محلها المصانع الكبيرة التي استخدمت أعداداً كبيرة من العمالة الزراعية والآلات البخارية، إذ لم يستطع الحرفيون الصمود

أمام الإنتاج الكبير والأقل سعراً الذي تنتجه الآلات. كذلك ما كان في مقدور صغار الحرفيين كسب رأس المال الذي يمكنهم من المنافسة؛ لذلك وجد الحرفيون أنفسهم يعملون أجراً لدى صاحب المصنع.

ومن ثم كانت نوعية عمالة المصنع تضم عمالاً زراعيين أُجبروا على ترك الزراعة إضافة إلى عدد كبير من الحرفيين على اختلاف مستويات مهارتهم اليدوية؛ لذلك يتضح أن تصنيف حركة انتقال العمالة إلى المصنع الحديث تجدها أنها كانت قهراً وليس انجذاباً ورغبة من جانب العمال للعمل في نظام المصنع الحديث.⁰

لقد شهد العالم ولادة الحركات النقابية بشكل منظم بعد انتقال المجتمع البشري من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية. وكان الطريق أمامها حافلاً بالمواجهات والصراعات، ولكن العمال كافحوا - لمدة قرنين من الزمان - قبل أن تستطيع الحركة النقابية أن تكتسب القوة التي تمكنها من مجابهة أصحاب الأعمال مجابهة الند للند، وأن تنزلهم من علياهم ليجلسوا على مائدة المفاوضات التي تنتهي باتفاقية جماعية.

لقد أخذ النشاط النقابي في ظل التطور الصناعي والحضري أشكالاً وصيغاً مختلفة في البنية التنظيمية الداخلية للنقابة، حيث برزت أنواع متعددة الأشكال للنقابة وذلك بفعل اختلاف الأنشطة الاقتصادية والمؤثرات المهنية والسياسية التي تفرضها أحياناً طبيعة المرحلة التي تمر بها الحركة العمالية وافرازاتها؛ إضافة للانعكاسات القوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي وكذا طبيعة النظام السياسي وما يفرزه من قوانين ذات علاقة بطبيعة التنظيم النقابي وعلاقات العمل والإنتاج، وهي مؤثرات أخرى قد تحدد طبيعة العمل النقابي.

قد يستند التنظيم النقابي في الغالب على أسس مختلفة ومنها... النقابات المهنية أو الحرفية التي تقوم في الأساس على طبيعة ونوع الإنتاج أو على وحدة الإنتاج أو تكامل.

تعتبر النقابة الإطار المهني العام لتجمع عمالي غايته الدفاع عن مصالح أعضائها والعمل على تحسين شروط العمل والمحافظة على حقوقهم الاقتصادية من حيث مستوى الأجور والتعويض والتقاعد والعلاقات ومع اتساع الصناعات وتطور الحياة ومستلزماتها اتسع معها تعريف مفهوم النقابة ليشمل مجالات أنشطتها جميع النواحي الاجتماعية والإنسانية والترويحية والاستهلاكية والصحية والرياضية والثقافية إلى جانب نشاطها الاقتصادي.

فالنقابة هي تنظيم مهني اختياري للعمال تجمعهم مصالح اقتصادية واجتماعية وقانونية وطبيعة مهنية وحرفية أو صناعية محددة غايتها الأساسية تحسين الظروف المعيشية لأعضائها والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وفق البرامج والاهداف المرسوم لها، وللدخول في التعريفات علينا البحث في

اعماق التاريخ لمعرفة مشتقات ومرادفات كلمة النقابة التي يعرفها ابن منظور بأن ((كلمة النقابة قد اشتقت من النقيب ويعرف النقيب انه سيد وعريف القوم وجمعها نقباء ويقول ان النقيب هو شاهد القوم وضمينهم))، وعندما نعود بها لأوزان والصرف نقف عند الافعال التالية نقب ينقب نقابة كما انزل الله في سورة المائدة الآية 12 ((بسم الله الرحمن الرحيم - وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً ...)) كما يعرفها عبادة بن الصامت ان ((النقابة اشتقت من النقيب وجمعها نقباء والنقيب هو من ينقب عن احوال قومه بمعنى يفتش في شؤونهم ويستدل اخبارهم)) ويقول آخرون ان النقابة اشتقت في اللغة من النقيب وهي مرادفه لكلمة الامين او الكفيل ومنهم ابو اسحاق كذلك ، يقول ابن منظور في لسان العرب الجزء الاول ((قيل للنقيب نقيباً لأنه يعرف دخيلة قومه ويستدل على مناقبهم)) ومع تطور الدولة الاسلامية اخذت النقابة أبعاداً أخرى ودخلت ضمن التصنيف الحرفي وجرى تعريفها من قبل عدد من الباحثين انها تنظيمات حرفية تقوم بتعليم وحفظ اسرار المهنة، وتجمع بين العلاقات المهنية مع الحفاظ على مستويات عادلة لأسعار المنتوجات الحرفية، وتنظيم الجوانب الاجتماعية لأصحاب الحرفة والمهنة من خلال عقد تأسيسي يحدده العرف ويؤدون القسم على حمله واحترام هذا الدستور وتقاليد وقيم والمهنة، ويقول البعض الآخر ان النقابات الحرفية هي عبارة عن مجموعة من الناس الذين يعملون في حرفة معينة مثل نقابة البنائين ونقابة الحدادين والسباكين و السقائين وغيرها ، وعادة ما تكون شبيهة بجمعيات اصحاب المهن، وهي عبارة عن فئة من الصناع اتحدوا في نقابة من اجل حماية مصالحهم وفي العادة يقوم عليهم رئيس، وينتمون الى صنعة او مهنة أو حرفة واحدة، وتربطهم عقود تقوم على الاعراف والتقاليد .

تشير الموسوعة الحرة إلى أن " الثورة الصناعية هي انتشار وإحلال العمل اليدوي بالمكننة. شهدت بلدان أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر نهضة علمية شاملة فتنوعت الأبحاث والتجارب لتشمل مختلف فروع العلم ولتؤدي إلى اختراعات واكتشافات مهمة كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر. وهي ثورة كان لها الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء في أوروبا أو خارجها.⁰

تعرف النفاية بأنها جمعية أو هيئة أو اتحاد حسب المفهوم الغربي تمثل عمال المؤسسة الصناعية او الشركات أو عمال المهنة ولها الحق في التعبير عن طموحاتهم وتحقيق اهدافهم الاقتصادية، كما تعرف بأنها تجمع عمالي لطبيعة مهنية واحدة ومكان عمل واحد، تعمل بصورة جماعية لصالح اعضائها خاصة في المسائل والامور التي لا يمكن القيام بها بطريقة انفرادية ومع ضخامة وتطور الصناعات كانت تزداد الامور تعقيدا بالنسبة لمجالات عمل ومهام النقابة وتتسع دائرة نشاطاتها لتشمل بالإضافة لمواضيع الاجور وتحسين ظروف العمل

وقضايا أخرى مثل المساومة الجماعية وامتلاك المشاريع الاقتصادية الضخمة مثل الفنادق وأماكن الترويج السياحي لأعضائها ومعاهد دراسية وجامعات عمالية ومشافي وعيادات طبية وأماكن علاجية مختلفة وصناديق ادخار ومساعدات ودور حضانة وروضات الأطفال والاندية العمالية الثقافية والرياضية والاجتماعية والتعاونيات والمطاعم وغيرها من الأنشطة ذات النفع العام.

وتعرف الثورة الصناعية على أنها سلسلة من التحولات مست وسائل الإنتاج مع بداية النصف الثاني من القرن 18 م فتحوّلت هذه الوسائل من أدوات بسيطة قليلة الإنتاج إلى آلات ضخمة ذات إنتاج وفير في مختلف المجالات وأحدثت انقلاباً في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية. وكانت الصناعة في معظم المجتمعات في العصور الوسطى عملاً ثانوياً لشغل أوقات الفراغ لقليل من الناس، وذلك لاعتماد جميع هذه المجتمعات وخاصة الأوروبية على الزراعة اعتماداً كلياً لانتشار نظام الإقطاع بأوروبا، حيث يقتصر وجود الصناعة للاستغلال الذاتي فقط وكان المزارع وأفراد أسرته يصنعون ما يمكنهم صناعته لحاجتهم الشخصية، ويبيعون ما زاد عن ذلك لأهل القرية والقرى المجاورة.

وقد شمل التطور الصناعي العديد من الميادين فازدهرت صناعة الغزل والنسيج وظهرت المصانع والأفران عالية الحرارة لصهر الحديد. وأصبحت الآلات بحاجة إلى مصادر جديدة للطاقة فاستخدم الفحم الحجري ثم البخار في القرن 19، ثم الكهرباء في القرن العشرين التي انتشرت في تشغيل المحركات والآلات وفي تسيير البواخر والقاطرات.

لتصبح الثورة الصناعية من أهم المنعرجات التي مر بها تاريخ أوروبا والعالم نظراً للتطورات والتغيرات التي تبعت هذه الثورة في شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ مما أدى إلى تغيير البنى التقليدية للمجتمعات، لكن الصناعة لم تكن العامل الوحيد الذي أعطى للمجتمع صورته المعاصرة بل إن المجتمعات الغربية عرفت تغيرات عميقة على مختلف الأصعدة، فعلى الصعيد المعرفي سيادة العقلانية وعلى الصعيد الإيديولوجي والسياسي الرسمي هيمنة اللائكية والرأسمالية ببعدها السياسي وعلى الصعيد الاجتماعي انتشار وتعمق الفردانية وعلى الصعيد الاقتصادي تشكل النظام الرأسمالي ببعده الاقتصادي وظهور الصناعة كنشاط مميز له، حيث أخذ العمل بعداً جديداً وصارت الصناعة الناشئة تستقطب القوى العاملة وتركيزها في المساحات الأقل اتساعاً وأصبح العمل أكثر تنظيماً ومراقبة ولم يعد العامل سوى بائعاً لقوة عمله في سوق العمل ليصبح تحت سلطة رب العمل مدة طويلة وتدني الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعامل ومعاناته مع صاحب العمل.

ولم تقتصر الثورة الصناعية على أوروبا بل تعدتها إلى دول أخرى من العالم كالولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت من المنجزات الأوروبية

لتطوير اقتصادها واستغلال مواردها حتى تمكنت من السيطرة على القارة الأ
مريكية بعد أن تقلص الدور الأوروبي فيها. كما ظهرت نتيجة لذلك الأفكار ال
شترابية المنددة بالاستغلال والداعية إلى الثورة ضد النظام الرأسمالي فاندلعت
ثورات في أوروبا خلال القرن التاسع عشرة (19)، م-ما دفع بالحكومات إلى
التدخل لتحسين ظروف العمال تجنباً للثورة.

ففي ظل هذه الأوضاع قام العمال بمحاولات عديدة ومنتالية من أجل
تكوين تنظيمات مهنية تدافع عن مصالحهم وتحميهم من استغلال الرأسمالية،
وفي هذا الصدد شهدت بريطانيا ظهور هذه التنظيمات التي مثلت الملامح الأ
ولى للنقابات؛ ففي سنة 1720 م" رفع الخياطون في لندن شكاويهم إلى البرلمان
مطالبين بتكوين جمعية مهنية تمثلهم وتدافع عن حقوقهم " ثم تبع ذلك محاولا
ت أخرى لنفس الغرض في مختلف القطاعات الصناعية في بريطانيا.

لذلك لاقت هذه المحاولات التي قام بها العمال معارضة شديدة من طرف
الدولة وأرباب العمل رغم محدودية ومعقولية هذه التجمعات، ولمواجهة هذه
المعارضة أعطى العمال تسميات عديدة لهذه التنظيمات مثل "جمعيات مساعدة
العمال، "نوادي الصداقة" وذلك لإعطائها طابعاً إنسانياً يتمثل في التضامن مع
العمال وتقديم مساعدات خيرية لهم.⁰

كان معظم عمال المصانع فقراء وأمييين ولم يكن السكن في المدن
الصناعية المتنامية قادراً على مواكبة هجرة العمال من المناطق الريفية. ونتج
عن ذلك زحام زائد وحاد، وعاش الكثير من الناس في ظروف غير صحية إلى
حد بعيد، مما أدى إلى تفشي الأمراض، إضافة إلى ذلك، كانت أجور المصانع
متدنية، والنساء والأطفال يشتغلون كعمال غير مهرة، ولا يحصلون إلا على جزء
يسير من أجور الرجال المتدنية. ومعظمهم الأطفال العاملين دون العاشرة -
يعملون ما بين 10 و14 ساعة في اليوم. وقد أصيب بعضهم بتشوهات بسبب
ممارستهم للعمل، أو أصبحوا مقعدين بسبب حوادث الآلات الخطرة.

وكان ذلك من العوامل الممهدة لظهور النقابات العمالية كتنظيم يدافع عن
العمال ويرد عنهم

استغلال أرباب العمل، حيث أن النقابات العمالية أصبحت وليدة التطور
الصناعي في أوروبا وامتلاك أرباب العمل للسلطة المطلقة، فهم الذين يشتغلون
العمال لمدة طويلة وبأجر زهيد، كما كانوا يفصلونهم عن العمل متى شاءوا ويتم
تسريحهم جماعياً خاصة في فترات الكساد الاقتصادي، وذلك بعد استهلاك قوة
عملهم وعدم وجود تأمينات في حالة تعرضهم لحوادث العمل أو الأمراض
المهنية.

وقد تجسدت معارضة الدولة وأرباب العمل في صدور قانون 1718 م يمنع
إنشاء أو تكوين نقابات ونظراً لتجاهل الدولة وأرباب العمل لهذه التنظيمات

تبنى العمال اتجاه المقاومة لمواجهة هذا الاستغلال مستخدمين في ذلك كل أشكال الصراع مثل: الإضرابات، تحطيم الآلات، التغيب عن العمل... إلخ. والتي كثيرا ما تعدى نطاقها محيط العمل لتتحول إلى أعمال عنف مثل: مظاهرات لندن ضد جورج الثاني وسياسة وزيره الأول. حيث مهدت هذه المظاهر لإنشاء نقابات في بريطانيا وتبني بعض المفكرين البريطانيين أمثال: "روبرت أوين" الذي أعطى صورة متكاملة عن المصنع بوصفه مجتمعا صغيرا ومن ثمة ضرورة الاعتناء بظروف العمال المهنية والاجتماعية.

في ظل هذا الوضع استنجد العمال بالحكومة لمواجهة ما يتعرضون له من ظلم، ولكن الحكومة أعطتهم أذانا صماء؛ لأنها كانت حكومة أصحاب المال (الرأسمالية)، واستنجدوا بالكنيسة فأوصتهم بالرضا بقدرهم والاستسلام له. وحاولوا الثورة، وتحطيم الآلات؛ فسلطت عليهم السلطة سيف القانون، وجعلت الإعدام عقوبة لتحطيم الآلات.. وسط تلك الظروف التمعت فكرة "ماذا لو اتحد العمال الذين يحترفون حرفه واحدة في "نقابة" تتولى هي عرض العمل، بدلا من أن يتجمهروا أمام بوابات المصانع، ويسمحوا لأصحاب الأعمال بإجراء مناقصة في الأجور"، إن هذه الوسيلة تقلب قانون العرض والطلب وتجعله كما لو لم يكن هناك سوى عامل واحد. هو النقابة التي "احتكرت" عرض العمل..

وبالطبع فإن الذي جعل أصحاب الأعمال يقبلون الجلوس مع العمال هو أنه إذا فشلت المفاوضات فسيلوذ العمال بالإضراب الذي يشل العمل في المصانع ويوقف سيل الأرباح لأصحاب الأعمال. ولما كان الإضراب أشبه بحرب على المستوى الصناعي فقد كان على العمال أن يتعلموا بطريقة التجربة والخطأ، وأن يدفعوا ثمن ذلك غالبًا، ولكنهم في النهاية تعلموا الدرس.

وفي ظل العلاقة بين التكنولوجيا والبناء الاجتماعي في الصناعة وبين العملية الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية والتي تحيط بها، نجد الدراسات الهامة في التحليل السوسيولوجي للمجتمعات الصناعية قد أكدت أهميتها من خلال الاهتمام المتبادل بالآثار الاجتماعية للمخترعات الفنية التي تعتبر في حد ذاتها محاولات لتصنيف النماذج المختلفة لنسق الإنتاج وكذا الاهتمام بأثر التغيرات التي حدثت في التكنولوجيا والتي هي في حد ذاتها نتاج اجتماعي وليست شيئًا منفصلا عنه له تطوره المستقل.⁰

لقد عاصر علماء الاجتماع الكلاسيكيين فترات التصنيع السريع والتغير التكنولوجي بموضوع العلاقة بين التكنولوجيا والبناء الاجتماعي؛ ففي تحليل ماركس لتطور المجتمع الإنساني إشارة إلى ما قام به تغير وتطور وسائل الإنتاج، وقوى الإنتاج، من دور حيوي فأسلوب الإنتاج السائد في الحياة المادية يشكل في نظره أبعاد الحياة الاجتماعية والسياسي والعقلية بوجه عام.⁰

كما عاصر عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (EMILE DURKHEIM) هذه المرحلة التي اتسمت بتقسيم العمل في المجتمع، اشتملت دراسته على تقدير

مسبق لما يترتب على الأخذ بأنماط معينة، من نظم الإنتاج من نتائج اجتماعية، وذلك فيما أسماه " بالأشكال الشاذة " لتقسيم العمل في المجتمع. الذي اعتبره ظاهرة سوية لكنه كجميع الظواهر الاجتماعية ؛ يتجلى على أشكال مرضية من الضروري تحليلها، وإذا كان تقسيم العمل في الحالة السوية ينتج التضامن الاجتماعي، فإنه يحدث مع ذلك أن تكون له نتائج مختلفة تماما، بل متناقضة للسابقة .

ولذا يهمننا أن نبحث عما يجعله ينحرف كذلك عن اتجاهه الطبيعي، ذلك بأننا ما دمنا لم نثبت أن هذه الحالات شاذة، فإن تقسيم العمل يمكن أن يتهم بأنه يتضمنها منطقيا. وفوق ذلك إن دراسة الأشكال المنحرفة ستسمح لنا بأن نحدد تحديدا أدق شروط وجود الحالة السوية.

وحين نعرف الظروف التي يكف تقسيم العمل فيها عن توليد التضامن، فإننا نعرف معرفة حسنة ما ضروري لكي يكون لهذا التقسيم كامل جدواه. فعندما يصف مهنة المجرم وسائر المهن الضارة، بين الأشكال غير المنتظمة لتقسيم العمل باعتبار أن هذه المهن هي انكار للتضامن ومع ذلك فهي مكونة من العديد من النشاطات الخاصة.⁽¹⁾

ويعتبر ج-ورج فريدمان(G. Friedmann) عالم الاجتماع المحدث الذي كشف عن نتائج التطورات التي حدثت في الصناعة، والتي كان بعضها يرجع إلى التغييرات التكنولوجية، تلك التغييرات التي كان من نتائجها ذلك التخصص الدقيق وتفتيت الأعمال إلى أقصى درجة ممكنة. استخدمت فيه آلات شائعة وسهلة التشغيل لإنتاج منتجات متنوعة، ويمر بمرحلة انتقالية تميزت بعمال غير مهرة ممن يقتصر دورهم على تقديم مواد تشغيل الآلات ويقومون بعمليات بسيطة وقليلة جد لإنتاج منتجات مقننة، ثم يصل في النهاية إلى مرحلة الآلية، حيث يقوم العامل بمراقبة وتسجيل الإنتاج، أكثر من قيامه بعمل انتاجي مباشر.⁽¹⁾

وتتعرض الحركة النقابية لتحديات الثورة التكنولوجية التي جاء بها التقدم التكنولوجي وظهور الكومبيوتر والإنترنت مما أخل بنوعية العضوية النقابية وانحسار عمال الصناعات الثقيلة وزيادة عمال الخدمات واستخدام الكمبيوتر في المنازل، فضلا عن حركات الاندماج ما بين المؤسسات العملاقة لتزداد عملاقة، وليمكن توفير أعداد من العمال بعد أن قلص التقدم التكنولوجي أعدادهم من قبل.. بحيث ظهرت الحاجة إلى "تكتيك" نقابي جديد حتى لا يتشرد العمال اليوم كما تشردوا في أعقاب الثورة الصناعية الأولى.

ولما كان أسلوب عمل النقابات هو الضمانة الحقيقية للعمال في المجتمعات الحديثة، فإن الهيئات الدولية حمت حق تكوين النقابات والانضمام إليها، واعتبرت ذلك من الحقوق الأساسية للإنسان. فنصت الفقرة 4 من المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة سنة 1948م

على حق كل إنسان في تكوين النقابات والانضمام إليها، كما عززت اتفاقيتنا الأمام المتحدة الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هذا الحق.^(١)

وفي عهد سابق تكونت "منظمة العمل الدولية" سنة 1919 كجزء من تسوية السلام في آثار الحرب العالمية الأولى، وجعلت همها معالجة قضايا العمل وتسويتها ما بين الأطراف الثلاثة: (الحكومات - العمال - أصحاب الأعمال)، وتنضم اليوم كل دول العالم تقريباً إلى منظمة العمل الدولية بمقرها في جنيف، ويكون تمثيل كل دولة على أساس ثلاثي. أي بمندوبين من الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال. وتنفرد منظمة العمل الدولية بين المنظمات الدولية بهذه الصفة، وتتعقد المنظمة مؤتمراً سنوياً في يونيو من كل عام يحضره مندوبو الدول الأعضاء بصفتهم الثلاثية لمناقشة قضايا العمل، ولوضع "اتفاقيات" و"توصيات". والاتفاقية تعد معاهدة ملزمة للدول التي تصدق عليها. وهناك عدد من الاتفاقيات التي أصدرتها المنظمة خاصة بحماية الحرية النقابية، أبرزها الاتفاقية 78 سنة 1948م عن حرية التكوين النقابي، والاتفاقية 98 لسنة 1949م عن حماية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ومعظم الدول مصدقة على هذه الاتفاقيات التي تعد من أعرق الاتفاقيات ومن الاتفاقيات الخاصة بالحقوق الأساسية للإنسان.

وقد تكونت في السبعينيات منظمة عربية على غرار منظمة العمل الدولية هي منظمة العمل العربية التي أصدرت أيضاً اتفاقية عن الحرية النقابية.